الطيران الروسي دك مواقعهم.. وتصاعد الفلتان الأمني بمناطق سيطرة ميليشيات أردوغان

الجيش يدمر مواقع لـ«حراس الدين» و«أنصار التوحيد» بريف إدلب

وحدات من الجيش السوري في ريف إدلب (أ ف ب – أرشيف)

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق – الوطن - وكالات

دمر الجيش العربي السوري براجمات صواريخه، أمس، العديد من مواقع تنظيمي «حراس الدين» و«أنصار التوحيد» الإرهابيين في ريف إدلب وقتل العديد منهم، وذلك رداً على اعتداءاتهم على نقاطه العسكرية، بالترافق مع ضربات جوية روسية استهدفت مواقعهم، وسط تصاعد الفلتان الأمني في مناطق سيطرة الميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي.

وذكر مراسل «الوطن» في حماة، أن مسلحي تنظيمي «حراس الدين» و«أنصار التوحيد» المتمركزة بقطاع ريف إدلب من منطقة خفض التصعيد، اعتدوا على نقاط عسكرية بسهل الغاب الغربي وريف إدلب الجنوبي، أمس، بعدة قذائف صاروخية، اقتصرت أضرار بعضها على الماديات.

بدوره بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش رد على هذه الاعتداءات، وقصف بالمدفعية الثقيلة مواقع الإرهابيين ونقاط تمركزهم على محور السرمانية بسهل الغاب الغربي، محققةً فيها إصابات مباشرة.

كما استهدف الجيش براجمات الصواريخ مواقع للمجموعات الإرهابية في ترملا وكرسعا والنقير وكفرسجنة وسطوح الدير وبعربو والشيخ مصطفى وحزارين بريف إدلب الجنوبي، وتل الأغر ومحيط بلدة البليصة بريف إدلب الشرقي أيضاً، ما أسفر عن تدمير العديد منها بالكامل ومقتل من كان مختبئاً فيها من إرهابيين، حسب المصدر.

وأوضح المصدر، أن الطيران الحربي الروسي شن غارات مكثفة على معاقل «حراس الدين» و«أنصار التوحيد» شرق قرية البليصة وشرق قرية تل الأغر وغرب معبر أبو الضهور، ما أدى إلى تدميرها بالكامل أيضاً.

من جانبه، أقر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، بأن الضربات الجوية الروسية شرق إدلب، استهدفت تمركزات وموقعاً لتنظيمي «حراس الدين» و«أنصار التوحيد» شرق قرية البليصة وشرق قرية تل الأغر على بعد نحو ١٠ كم جنوب غرب معبر أبو الظهور بريف إدلب الشرقي.

وأضاف «المرصد»: إن الضربات أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ٩ من الإرهابيين بينهم ٦ من «حراس الدين»، كما أصيب ما لا يقل عن ٨ آخرين منهم بجراح متفاوتة، وعدد القتلى مرشح للارتفاع لوجود بعض الجرحى بحالات خطرة، بالإضافة لوجود معلومات عن قتلى آخرين.

من جهة أخرى، واصل الإرهابيون لليوم الثالث والعشرين على التوالي، منع المواطنين المدنيين الراغبين بمغادرة مناطق سيطرة الإرهابيين من معبر أبو الضهور نحو مناطق سيطرة الدولة الآمنة، حيث يتعرض أي مواطن يحاول الوصول إلى المعبر للإهانة أو التهديد بالقتل أو الاعتقال.

في غضون ذلك، استشهد مواطن وأصيب اثنان آخران بانفجار لغم من مخلفات تنظيم داعش الإرهابي في محيط بلدة عقيربات بريف سلمية الشرقي.

بموازاة ذلك، تصاعد الفلتان الأمني في مناطق سيطرة الميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي، حيث أصيب أمس عدد من المدنيين بجروح نتيجة انفجار دراجتين ناريتين مفخختين في مدينة جرابلس وبلدة قباسين بريف حلب الشمالي، حسب ما نقلت وكالة «سانا» عن مصادر محلية.

وأشارت المصادر، إلى أن الانفجارين تسببا بإصابة عدد من المدنيين بجروح تصادف وجودهم في المكان ووقوع أضرار مادية في المنازل والبنى التحتية في محيط الانفجارين.

إلى ذلك، ذكر «المرصد» المعارض، أنه بالإضافة إلى انفجاري الدراجتين المفخختين في جرابلس قباسين انفجرت دراجة نارية مفخخة ثالثة أمام معبر الراعي في ريف حلب الشمالي الشرقي، أسفرت عن إصابات.

«المونيتور»: الكونغرس يضغط على ترامب لوقف عملية الجيش في إدلب!

الوطن- وكالات

كشفت تقارير إعلامية أميركية، أن الكونغرس يضغط على إدارة الرئيس دونالد ترامب، لحثه على التحرك لوقف العملية العسكرية التي يشنها الجيش العربي السوري لطرد الإرهابيين من محافظة إدلب.

وقال موقع «المونيتور» الأميركي المختص بالشأن الشرق الأوسطي، بحسب مواقع إلكترونية معارضة: أن الكونغرس يضغط على إدارة ترامب، لحثه على التحرك لوقف عملية الجيش في إدلب، وذلك عبر رسالة وقعها النواب وتم توجيهها لوزارة الخارجية الأميركية، علماً أن تنظيم «جبهة النصرة» المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية يسيطر على أجزاء واسعة من المحافظة.

وبحسب الموقع الذي قال أنه اطّلع على فحوى الرسالة، فقد طالب النواب إدارة ترامب بإدانة واضحة لثلاث هجمات تمت في إدلب، وحدثت بين شهري آب وتموز.

ووقع الرسالة النائبان، توم مالينوفسكي وآدم كينزينجر، العضوان في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأميركي، بالإضافة إلى ١٣ نائباً، وتم توجيها إلى وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، والسفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت.

وادعى كل من مالينوفسكي وكينزينجر، أن ما أسماها «الهجمات المتعمدة» من قبل القوات الحليفة للجيش العربي السوري والتي تستهدف حسب زعمهم المدنيين، والمناطق المحمية، والطواقم الطبية، وكذلك التهجير القسري للمدنيين، تشكل جميعها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وأضافا أنه إذا لم يتم تهدئة التصعيد الحالي فإن الأمم المتحدة تقدر أن تتحول المعاناة في إدلب إلى ما سمياه «أسوأ كارثة إنسانية في القرن الحادي والعشرين».

ورغم أن قوات الجيش العربي السوري هي وحدها من تقاتل الإرهابيين في إدلب بدعم من سلاح الجو الروسي، حث النواب الإدارة الأميركية على دعم التحقيقات التي تخص ما سموها القوات التي تقاتل لصالح الجيش والمدعومة روسياً!

وزعم المسؤولون الأميركيون، أن القوات الصديقة التي تقاتل لصالح إيران قد انخرطت بشكل متزايد في إدلب، وذلك في محاولة للتقليل من قدرة الجيش الذي أذهل الجانب الأميركي في تقدمه الأخير على حساب الإرهابيين في شمال غرب سورية.

وفي محاولة لتشويه التعاون بين الجيش والجانب الروسي ضد الإرهاب والقائم على الاحترام المتبادل بينهما، نقل الموقع عن مبعوث وزارة الخارجية الأميركية إلى سورية جويل رايبيرن قوله: إن الروس لديهم نفوذاً حاسماً على قوات الجيش العربي السوري!

قولاً واحداً

«البيئة الدستورية» المعلقة

مازن بلال

رغم أن الخبراء هم جوهر أي لجنة دستورية إلا أن المسألة في مناطق الصراع تختلف بشكل أو بآخر، فقضية الدستور السوري في هذه المرحلة ليست سياقاً تقنياً فقط، بل نقطة ارتكاز لمستقبل الحل السياسي، فهو في النهاية لن يحكم فقط أسلوب الحكم بل شكل التوافق بعد صراع معقد غابت فيه المطالب السياسية لمصلحة التشابك الدولي.

عملياً اللجنة الدستورية تقدم الشكل الذي يرضي العلاقات الدولية والإقليمية؛ أكثر من كونها تمثيلاً دقيقاً للقوى الاجتماعية وهو أمر طبيعي في ظل اشتباك أممي حول الأزمة السورية، والرهانات على هذه اللجنة تعكس الكثير من التناقضات الإقليمية بالدرجة الأولى، وهي في النهاية ستنتهي باتجاه الجغرافية السورية، وسينعكس التوازن في اللجنة على مساحة الفعل السياسي، وبغض النظر عن تشكيك البعض بجدوى انعقاد اللجنة وقدرتها على تكريس حل سياسي، لكنها في النهاية ستشكل مرجعية على المستوى الدولي، وهو ما يجعل نجاح عملها خطوة للعودة باتجاه أولوية الحل السوري السوري.

ما تطرحه إشكالية عمل اللجنة هو البيئة الدستورية التي يمكن أن تظهر على مستوى الجغرافية السورية، فالمجتمع لن يضع بنود الدستور بل سيقدم أرضية التوافق الأساسي الذي يشكل مادة لعمل الخبراء في الدساتير، ورغم أن الحديث يذهب اليوم باتجاه تعديل الدستور الحالي وفق بعض المصادر، لكن في المقابل فإن المواد التي أثارت الجدل في أوساط المعارضة خلال مراحل التفاوض في جنيف عن هوية الدولة، وتغييرها أو تعديلها ستشكل تحولاً حقيقياً على مستوى العلاقات داخل المجتمع السوري.

لو حاولنا الانتقال إلى الجانب السياسي في مسألة اللجنة الدستورية، فإن التوازن المطروح فيها سينعكس لاحقاً على تشكيل البيئة السياسية السورية عموماً، خصوصاً التمثيل الذي طرحته الأمم المتحدة، أو ما سمي إعلامياً بممثلي المجتمع المدني، فالصراع على تشكيل اللجنة ظهر في هذا الجانب المرجح عند أي خلاف، حيث من المفترض أن يكون الأعضاء المطروحين من الأمم المتحدة نقطة التقاء وربما وسطاء لتحقيق التوافقات، لكن الخلاف حولهم والمستمر على ما يبدو يطرح مؤشرين:

– الأول هو نوعية التمثيل الذي يقدمه الأعضاء من خارج لائحتي الحكومة والمعارضة، فهم وفق التوصيف يعبرون عن المجتمع المدني، ولكن يصعب بالفعل وضع المجتمع المدني في إطار مستقل ضمن ظروف الصراع الذي كان قائماً.

– الثاني هو المساحة التي أتيحت للقوى الاجتماعية السورية كي تعبر عن نفسها، وبالتالي تفرض مرشحين للدخول إلى اللجنة الدستورية، فـ«النشطاء» وفق لوائح اللجنة الدستورية ليسوا بالضرورة معبرين عن العلاقات الاجتماعية فوق الجغرافية السورية، بل مجرد توافقات داخل أروقة التفاوض على إيجاد «لائحة ترجيح» بين مندوبي الحكومة السورية والمعارضة.

طرح شكل اللجنة الدستورية أول تحول حقيقي في رؤية الحل، فهي على ما يبدو حتى الآن تقوم على التحالفات الصغيرة خلال فترة انعقادها، ورغم أن الطرف المرجح (اللائحة الثالثة) ليست بعيدة عن الحكومة أو المعارضة، إلا أنها مستقبلا ستعبر عن قوى مرنة قابلة للانتقال بين الأطراف وفق ظروف التحالفات السياسية، وهذا الشكل يتطلب بيئة دستورية ربما على السوريين خلقها خلال عمل اللجنة، لأن التصورات الدولية القائمة اليوم لن تؤدي بالضرورة إلى استقرار قوي، ومنح الحيوية لعمل اللجنة سيكون أولاً وأخيراً فعل سوري وليس وساطات دولية أو إقليمية.

تمر اللجنة الدستورية في حياة السوريين وكأنها حدث ضمن سياق الأزمة، لكننا مع نهاية الشهر الحالي سنشهد بداية لبلورة تصور مختلف يحتاج لجهد شاق في الداخل السوري بالدرجة الأولى، فالبحث بالدستور في المرحلة الأولى لعمل اللجنة هو بحث سياسي بامتياز، وإضفاء الشرعية على ديناميكية سياسية ليست بالضرورة الأنسب لسورية إذا لم يعمل السوريون على إنضاجها.

للمرة الثانية خلال أسبوع.. وزير لبناني: للتنسيق مع سورية لزيادة الصادرات

الوطن - وكالات

للمرة الثانية خلال أسبوع، دعا وزير الدولة لشؤون التجارة الخارجية في لبنان حسن مراد حكومة بلاده إلى أن التنسيق والتواصل مع الحكومة السورية لإعادة التصدير إلى الخارج عن طريقها.

وخلال ندوة نظمها حزب الله في جنوب لبنان، أمس، حسب وكالة «سانا» قال مراد: «ندعو إلى التواصل مع سورية الشقيقة لأن خلاصنا هو بهذا الطريق وبإعادة التصدير إلى الخارج عن طريقها»، وأضاف: «العدو الإسرائيلي يحاول محاربتنا اقتصادياً ونحن نقف مع المقاومة في فلسطين وفي لبنان ومع كل إنسان يحمل السلاح ضد العدو الصهيوني».

وشدد على أن الأراضي العربية المحتلة بما فيها مزارع شبعا والجولان السوري المحتل ستعود لأصحابها وأن القدس ستبقى عاصمة لفلسطين لأن إرادة المقاومة أقوى من العدو.

ومن جانبه، أكد رئيس تيار صرخة وطن في لبنان، جهاد ذبيان أهمية التنسيق مع الحكومة السورية لأن في ذلك مصلحة للبنان، مشيراً إلى أنه بات على الحكومة اللبنانية التواصل مع سورية وخصوصاً بعد إعادة فتح معبر البوكمال بين سورية والعراق، معتبراً أن المعبر يشكل شرياناً حيوياً للاقتصاد اللبناني.

وفي نهاية أيلول الماضي، كان مراد دعا حكومة بلاده إلى التواصل مع الحكومة السورية لتخفيف العجز التجاري وزيادة الصادرات.

ومنذ سنوات يمتنع الكثير من وزراء الحكومة اللبنانية عن الحديث مع الحكومة السورية، ولكن عدداً من وزراء تلك الحكومة قام خلال الفترة الماضية بزيارات إلى دمشق بهدف توسيع التعاون بين البلدين ليشمل مختلف المجالات ومراجعة الاتفاقيات السابقة وتوقيع اتفاقيات جديدة وتعزيز التعاون في ميادين الزراعة والنقل و«الترانزيت»، إضافة إلى تسويق المنتجات الزراعية وتسهيل مرور المنتجات عبر المنافذ الحدودية وبما يحقق الفائدة المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين.

مجلس الشعب: ملحمة العرب البطولية الكبرى.. و«البعث»: رسخت مفاهيم وطنية وقومية

على وقع انتصارات الجيش سورية تحتفل في ذكرى حرب تشرين

مليئة بالعنفوان والكرامة.. و«التحرير الفلسطيني»: مصرون على التمسك بخندق التلاحم

الوطن – وكالات

بالترافق مع الانتصارات الميدانية والسياسية التي تحققها سورية خلال أعتى حرب عرفها التاريخ وأكثرها وحشية وتدميراً، تصادف اليوم الذكرى السادسة والأربعين لحرب تشرين التحريرية، التي غيرت المعادلات الإقليمية وحطمت أسطورة العدو الصهيوني الذي لا يقهر.

وأكد مجلس الشعب في بيان له بهذه المناسبة نشرته وكالة «سانا»، أن حرب تشرين التحريرية تمثل ملحمة العرب البطولية الكبرى في التاريخ الحديث ومشعلاً ينير درب المناضلين الصادقين في وجه المتآمرين الذين نسوا أو تناسوا أن سورية لم تكن يوماً إلا رمزاً للعزة والشموخ والصمود والوحدة الوطنية.

وأشار المجلس إلى أن ذكرى تشرين تمر على سورية وهي في الفصل الأخير من مواجهتها للحرب الكونية الظالمة التي تشن عليها منذ قرابة تسعة أعوام تحت ذرائع وحجج واهية من قبل دول الهيمنة والاستعمار بهدف تدمير مقومات الدولة والنيل من استقلالية قرارها السياسي وسيادتها الوطنية بسبب ثبات مواقفها الوطنية والقومية.

وجاء في البيان: «نؤكد بكل فخر واعتزاز أن البطولات التي صنعها جيشنا الباسل والانتصارات التي يحققها شعبنا الأبي ستكتب تاريخاً جديداً للمنطقة والعالم وسيصبح نموذجاً يحتذى في حب الوطن والدفاع عنه وستبقى سورية عزيزة قوية منيعة يسقط على أسوارها حقد وإجرام المعتدين والمتآمرين».

بدورها أكدت القيادة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي في بيان لها بهذه المناسبة، حسب وكالة «سانا»، أن حرب تشرين التحريرية شكلت تحولاً مهماً في معادلة الصراع العربي الصهيوني بعدما غيرت المعادلات الإقليمية وحطمت أسطورة العدو الذي لا يقهر وأفشلت المخططات الغربية الصهيونية في فرض معادلات الاستسلام والذل والتطبيع ورسخت مفاهيم وطنية وقومية مليئة بالعنفوان والكرامة.

وأشارت القيادة في البيان إلى أن استلهام دروس تشرين يكتسب أهمية خاصة في هذه المرحلة لكون الشعب السوري يصنع ملحمة كفاحية على درب الوطنية والعروبة والاستقلال ويستمر في تقاليده الكفاحية متصدياً لأعتى حرب عرفها التاريخ وأكثرها وحشية وتدميراً.

وبينت القيادة، أن الذكرى ليست تاريخاً مضى بقدر ما هي رمز لثقافة المقاومة التي ينتهجها أبناء شعبنا وجيشنا وقيادتنا وهي محطة للتبصر والمراجعة والتأكيد على ثوابت أمتنا وشعبنا العربي السوري وتقاليده الكفاحية التي أضحت عنواناً لسورية.

وتوجهت القيادة بتحية إجلال وإكبار إلى روح بطل التشرينين القائد المؤسس حافظ الأسد وإلى أرواح شهداء الوطن متمنية الشفاء العاجل للجرحى والنصر المؤزر للجيش العربي السوري.

وفي السادس من تشرين الأول عام ١٩٧٣ شن الجيشان العربي السوري والمصري حرباً ضد العدو الصهيوني، حيث تمكن الجيش العربي السوري من استعادة أجزاء من الجولان العربي السوري المحتل، في حين تمكن الجيش المصري من عبور قناة السويس وتمكن من تحرير شبه جزيرة سيناء.

جاءت حرب تشرين التحريرية المجيدة التي قادها القائد المؤسس حافظ الأسد بعد عدوان حزيران عام ١٩٦٧ الذي شنه العدو الصهيوني على كل من سورية مصر والشعب العربي الفلسطيني، واحتل خلاله الجولان العربي السوري وشبه جزيرة سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين.

بدورها رئاسة هيئة أركان جيش التحرير الفلسطيني وفي بيان لها بهذه المناسبة تلقت «الوطن» نسخة منه أكدت أن هذه الذكرى «محطة تاريخية مهمة في الصراع العربي– الصهيوني، وتطورت نتائجها لتشمل كل جوانب الصراع الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وانعكست آثارها على مسيرة القضية الفلسطينية». وقالت: «ستبقى هذه الحرب المجيدة يوماً من أيام العرب الخالدة، حيث شهدت جبهة الجولان وذرا وسفوح جبل الشيخ الأشم أروع ملاحم البطولة سطرها الجيش العربي السوري الأبي، قدم خلالها أمثولة في التضحية والفداء وكتب صفحات مشرقة في سجلات المجد والعنفوان، وهو اليوم خلف راية القائد الأمل السيد الرئيس المفدى بشار حافظ الأسد يستكمل دوره كقلعة حصينة للوطن والأمة بالوقوف البطولي الأسطوري في مواجهة أعتى حرب شهدها التاريخ، لتكون انتصاراته على الإرهاب امتداداً لانتصارات حرب تشرين التحريرية.

وأوضح البيان أن جيش التحرير الفلسطيني، إذ يفخر ويعتز بمشاركته الفاعلة في التصدي للمؤامرة الكونية غير المسبوقة بأدواتها الإرهابية الدموية الحاقدة ومموليها ومشغليها واستعدادنا الدائم لبذل الغالي والنفيس دفاعاً عن سورية العطاء، والضمانة الأكيدة لاستعادة حقوقنا المغتصبة، فإننا نفخر أيضاً بمشاركتنا المشرفة في معارك حرب تشرين التحريرية على الجبهتين السورية والمصرية وما تلاها من حرب الاستنزاف على الجبهة السورية في الجولان.

وقال جيش التحرير الفلسطيني: «نحن اليوم أكثر إصراراً على التمسك بروح تشرين وأسباب انتصاراته، وبخندق التلاحم النضالي السوري– الفلسطيني خلف راية القائد الأمل السيد الرئيس المفدى بشار حافظ الأسد، لأن روح تشرين هي روح الكبرياء وقوة الحق والعدل.

وفد لجنة متابعة الحوار الوطني في موسكو.. ومصدر: عرقلة تركية سعودية قطرية متوقعة لـ«الدستورية»

راغب لـ«الوطن»: موسكو أوضحت أن مهمة «المصغرة» مناقشة دستور ٢٠١٢ كأولوية

مازن جبور

أكد عضو مجلس الشعب السوري، حسين راغب، الذي يزور موسكو حالياً ضمن وفد «لجنة متابعة الحوار الوطني السوري»، أن الجانب الروسي، أوضح لهم أن مهمة الهيئة المصغرة التي ستنبثق عن «اللجنة الدستورية»، هي مناقشة الدستور السوري الحالي كأولوية ومن ثم صياغة مشروع الدستور، على حين نقل مصدر وثيق الاطلاع عن مسؤولين روس: أن هناك عرقلة لعمل «اللجنة الدستورية»، من تركيا والسعودية وقطر.

ويزور أعضاء لجنة متابعة الحوار الوطني السوري، موسكو حالياً للتباحث في آخر تطورات الملف السوري وعلى رأسه «اللجنة الدستورية».

وذكرت وزارة الخارجية الروسية في بيان لها نشرته على موقعها الإلكتروني أمس، أن نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، التقى، ممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في سورية وناقش معهم مهام التسوية في البلاد، بما في ذلك إرساء عمل لجنة مناقشة الدستور في جنيف.

وأشارت الوزارة أن الوفد الذي التقاه بوغدانوف، يضم أعضاء مجلس الشعب، فيصل عزوز وحسين راغب الحسين، ورئيس حزب الشعب المرخص نواف عبد العزيز الملحم، وعضو المكتب السياسي في الحزب السوري القومي الاجتماعي طارق الأحمد، وكذلك رئيس مجموعة الحوار الفلسطيني صادق أبو عامر ومحمد جلبوط وآخرين.

وبالترافق مع الزيارة نقل مصدر وثيق الاطلاع لـ«الوطن» عن مسؤولين روس قولهم: إن هناك عرقلة لعمل «اللجنة الدستورية»، من تركيا والسعودية وقطر، وأن عملها لن يكون سهلاً.

بدوره وفي تصريح خاص لـ«الوطن» من موسكو، قال راغب: في الفترة الأخيرة ونتيجة تسارع وتطور الأحداث كان من الضروري أن تقوم «لجنة متابعة الحوار الوطني السوري»، بالتحرك وفق رؤية وطنية سورية للتباحث والتشاور مع الأصدقاء الروس حول مختلف القضايا ونقل هواجس وقلق الشعب السوري حول التطورات الأخيرة بما يضمن وحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية وبما يضمن تحقيق تطلعات السوريين بمستقبل أفضل لسورية المتجددة، فجرى التنسيق مع وزارة الخارجية الروسية التي رحبت بالزيارة.

وأوضح راغب، أن اللجنة طرحت على الجانب الروسي جميع الهواجس التي لمستها من مختلف شرائح الشعب السوري وخاصة بعد التطورات العسكرية والسياسية الأخيرة في سورية، وأضاف: «طرحت ملاحظات حول اللجنة الدستورية لجهة أسماء اللجنة فقد تضمنت أسماء لأشخاص معروفين بدعمهم وتأييدهم للإرهابيين وتآمرهم على الدولة السورية لدرجة أن البعض منهم طالب بتدخل واحتلال عسكري خارجي لبلده»، وتابع: «كذلك افتقدت تشكيلة اللجنة عدالة تمثيل القوى السياسية وخاصة من في الداخل السوري معارضة أو مجتمعاً مدنياً، وهناك أسماء تفتقد إلى الحد الأدنى من الكفاءة ليكونوا أعضاء في لجنة دستورية تضع مشروع دستور سوري يمس حاضر ومستقبل ملايين السوريين».

ولفت راغب إلى أن اللجنة «أبدت قلقها من القواعد الإجرائية وخاصة دور الأمم المتحدة ورئاسة اللجنة بين الموالاة والمعارضة وأن يكون دستور عام ٢٠١٢ هو محل النقاش والتعديل كما اتفق المجتمعون من موالاة ومعارضة في مؤتمر الحوار الوطني السوري في مدينة سوتشي الروسية».

وأضاف: لمسنا من الجانب الروسي تفهماً واضحاً لجميع الأفكار والهواجس التي طرحناها، وكان هناك تأكيد على الالتزام الروسي الجاد والحقيقي باستقلالية عمل اللجنة الدستورية مستقبلاً وأنها ستعمل مع جميع الأطراف لضمان ذلك».

وذكر عضو مجلس الشعب، أن الجانب الروسي أوضح لأعضاء لجنة متابعة الحوار الوطني، القواعد الإجرائية التي تحكم عمل اللجنة الدستورية، حيث إنه من المتوقع أن ينطلق افتتاح عمل اللجنة «مطلع تشرين الثاني من هذا العام».

وقال: «إنه بعد اجتماع الهيئة الموسعة سيتم اختيار هيئة مصغرة من خمسة وأربعين عضواً من القوائم الثلاث بالتساوي، حيث كل قائمة تختار خمسة عشر عضوا»، موضحاً أن مهمة الهيئة المصغرة مناقشة دستور عام ٢٠١٢ كأولوية ومن ثم صياغة مشروع الدستور.

وأضاف: إنه «أثناء عمل الهيئة المصغرة يمكن دعوة الهيئة الموسعة للاجتماع في حال تعثر عمل الهيئة المصغرة أو لحسم النقاش حول مادة دستورية خلافية».

وفيما إذا استفسر الوفد من المسؤولين الروس حول مقصد تصريحات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، مؤخراً، التي قال فيها إن الأعمال القتالية واسعة النطاق في سورية، انتهت، وهل هذا يعني أن الإرهابيين سيبقون في إدلب، ذكر راغب أن الروس أكدوا لهم أن «المعركة مستمرة والتعاون مستمر لدحر الإرهاب».

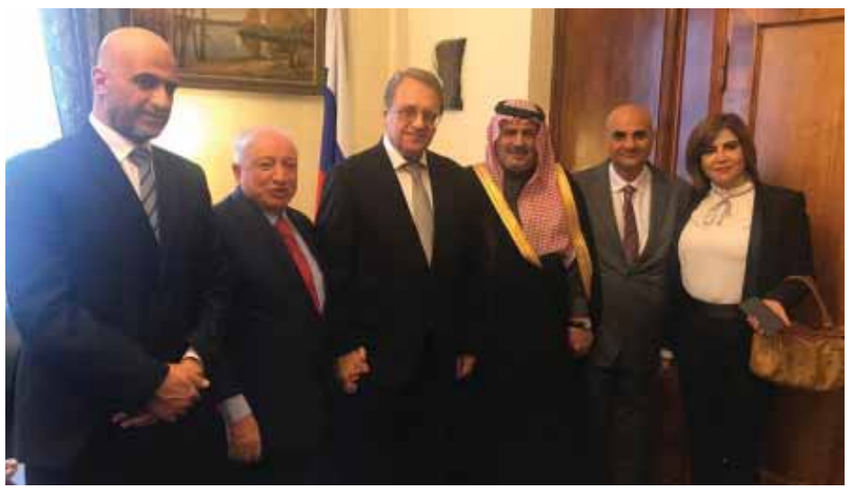

أعضاء من وفد لجنة متابعة الحوار الوطني مع نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف (الوطن)